

Distr.: General
11 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من التحالف التعاوني الدولي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150612 110612 12-30757 X (A)



بيان

التحالف التعاوني الدولي هو رابطة تمثل جمعيات تعاونية في ١٠٠ بلد وقرابة بليون مواطن في جميع أنحاء العالم.

ويعتقد التحالف التعاوني الدولي أنه في سبيل السعي إلى حفز العمالة والقضاء على الفقر، من الحيوي أن تُستخدم التعاونيات ونماذج الأعمال التجارية القائمة على أساس القيمة كجزء لا يتجزأ من أية عملية للتخطيط الإنمائي. والتعاونيات (أو "كوأوبس" كما تسمى غالباً) هي رابطات مستقلة تضم أشخاصاً اتحدوا طوعاً بقصد تلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة ومطامحهم من خلال مؤسسة ذات ملكية مشتركة تدار بشكل ديمقراطي.

وتقسم التعاونيات بوجه عام بطريقتين - حسب النوع وحسب القطاع: والاستهلاك والإنتاج هما النوعان الرئيسيان. ويمكن أن يضم كل نوع فئات فرعية كما يمكن أن يضم بعضها عناصر من الاثنين. بيد أنه رغم الشكل الذي تتخذه، تبقى المبادئ الأساسية السبعة ذاتها: عضوية طوعية ومفتوحة؛ ورقابة ديمقراطية للأعضاء؛ ومشاركة اقتصادية من قبل الأعضاء، وحكم ذاتي واستقلال؛ وإدماج التعليم والتدريب والمعلومات؛ والتعاون بين التعاونيات؛ وأخيراً، الاهتمام بالمجتمع المحلي.

وقد أظهر نموذج الأعمال التجارية القائمة على أساس القيمة هذا، الذي يعود تاريخه إلى عقود القرن التاسع عشر، مراراً وتكراراً قدرته على توليد الوظائف التي تدعو الحاجة إليها بشكل ملح، سواء أكانت في بيئة ريفية أم حضرية، والقدرة على تحمل تقلبات عدم الاستقرار المالي في البلدان، وتوفير ضمانات مالية في المجالات التي ترفضها المؤسسات المالية الأخرى على أنها غير مجدية. فالاتحادات الائتمانية، أو تعاونيات الادخار والتسليف، أو المصارف التعاونية هي غالباً الكيانات الوحيدة الراغبة في العمل في مناطق الفقر المدقع أو المناطق التي تسودها القلاقل، والقدرة على ذلك. وغالباً ما تكون القروض التي تقدمها المصارف التعاونية شريان الحياة اللازم للبدء في الأعمال التجارية الصغيرة أو التقدم فيها. كما مكّنت التعاونيات الزراعية المزارعين الذين في ضيق من الحصول على موقع في الأسواق هم في أشد الحاجة إليه كي يتسنى لهم بيع منتجاتهم، والحصول على المعدات والقدرة على المنافسة. فأمل المزارع الفقير وحيداً جد ضئيل، لكنه إلى جانب المزارعين الآخرين ذوي الاحتياجات المماثلة فإن قوتهم العددية كجزء من تعاونية تمكنهم من التطلع بأمل إلى المستقبل.

والنموذج التعاوني هام جدا، من حيث قيمه وأوجه نجاحه، إلى درجة أن الجمعية العامة قد أعلنت السنة الحالية سنة دولية للتعاونيات. ومما هو مناسب مع مرور الوقت من هذه السنة، أنها تتضمن أيضا مناقشات رئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحفيز الوظائف. والكثير من الأولويات ذاتها مشتركة بين السنة الدولية للتعاونيات وجدول أعمال المجلس. بلى، فإن الأمين العام هو الذي أشار، بمناسبة اعتماد القرار الذي أنشأ السنة الدولية، إلى أن التعاونيات إنما تذكر المجتمع الدولي بأنه من الممكن تحقيق الجدوى الاقتصادية وتحمل المسؤولية الاجتماعية في آن معا.

وكما ذكر في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام (A/64/132)، المتعلق بدور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، فإن التعاونيات الزراعية تساعد في تسويق المنتجات الزراعية وفي تحسين وصول المزارعين إلى الأسواق، كما وأن ما يقدر بـ ٥٠ في المائة من الناتج الزراعي العالمي يتم تسويقه من خلال التعاونيات. وعلى سبيل المثال، في حين أن ٥٧ في المائة من الذين تزيد أعمارهم عن العاشرة في موزامبيق يعملون في الزراعة وتربية المواشي، فإن المزارع المتوسطة الحجم قليلة العدد. كما أن تسعة وتسعين في المائة من ملكيات البلد هي ملكيات صغيرة. ومنذ عام ٢٠٠٢، فإن النسبة المئوية للمزارع التي تزيد مساحتها عن ثلاثة هكتارات قد تناقصت بالفعل. وموزامبيق، التي تعمل من خلال رابطة التعاونيات الوطنية للأعمال التجارية/اتحاد التعاونيات في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنشئ وتعزز التعاونيات وغيرها من أشكال المؤسسات الخاصة القائمة على أساس المجموعات عن طريق تقديم المساعدة والتدريب التقنيين، لديها حاليا ٢٠ مزرعة صغيرة منتقاة. كما تقوم موزامبيق بالمساعدة في زيادة إنتاج هذه المزارع كي تصبح مزارع متوسطة الحجم ناجحة وذلك بهدف إنشاء برنامج متين من أجل المضي في التنمية الزراعية.

وفي تيمور - ليشتي، بدأ في مشروع عمره ١٧ سنة لتحسين أربعة سلاسل لأنشطة مضيئة للقيمة وهي: القهوة، والتوابل، والبقر، والخشب. وبدأ من عام ٢٠٠٢، ساعدت رابطة التعاونيات الوطنية للأعمال التجارية واتحاد التعاونيات في الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء تعاونية قهوة تيمور وذلك لتحسين شراء القهوة وغير ذلك من جوانب إنتاج القهوة. وبدأ من عام ٢٠٠٥، شرعت شركة "ستاربكس" بشراء جميع محصول تعاونية قهوة تيمور. ونتيجة لهذه العلاقة، أصبحت تعاونية قهوة تيمور أكبر مورد للقهوة في العالم عن طريق التجارة المنصفة. وعلاوة على ذلك، فهناك الآن تسع عيادات على الأقل للرعاية الصحية في المجتمعات المحلية في تيمور - ليشتي بسبب نجاح برنامج تعاونية قهوة تيمور. ولا تقوم الحكومة أي من هذه العيادات لكن هذه العيادات تتضافر مع الحكومة في تقديم برامج للصحة العامة ومعلومات تثقيفية، بشأن مرض السل، مثلا.

كما يعلق الأمين العام في تقريره على مجال التمويل في العالم النامي، فيفيد بأن التعاونيات المالية بجميع أنواعها تخدم عالمياً ما يقدر بـ ٨٥٧ مليون نسمة أو ١٣ في المائة من سكان العالم (الفقرة ٣١)، وأن "التعاونيات المالية هي أكبر موفر لخدمات التمويل المتناهي الصغر للفقراء" (الفقرة ٣٣).

وغالباً ما تكون التعاونيات أيضاً من وسائل السلام والازدهار. فعلى سبيل المثال، تقدم تعاونية أفغانية لمنتجات رعاية الجلد المستدامة بديلاً اقتصادياً لتجارة الأفيون، كما يعمل الرجال والنساء من مختلف القبائل والمجموعات الإثنية معاً على قدم المساواة. وفي منطقة أبو غريب في العراق، تقوم تعاونية بمساعدة المزارعين على إحراز تقدم بعد سنين الحرب. وفي جنوب أفريقيا، توفر لمنطقة ريفية نظام للاتصالات السلكية واللاسلكية، بسبب إنشاء جمعية تعاونية - وهذا من الأولويات بالنسبة لذلك البلد بمجرد انتهاء نظام الفصل العنصري.

وبعد تقديم هذا كمعلومات أساسية، تقترح المنظمة بكل احترام، لدى المداولة بشأن كيفية تعزيز الأهداف المستدامة وتحفيز العمالة، إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للنموذج التعاوني. وفضلاً عن ذلك، فهي تعرب عن دعمها القوي لإيجاد جو تنظيمي وتشريعي وسياسي من شأنه تعزيز إنشاء النموذج التعاوني والتقدم فيه.

وقد لفتت الجمعية العامة نظر الدول الأعضاء، في قرارها ١٣٦/٦٤، الذي جعلت فيه عام ٢٠١٢ سنة دولية للتعاونيات، إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز نمو التعاونيات كمؤسسات اجتماعية وتجارية يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وفي معيشة مختلف القطاعات الاقتصادية في المناطق الريفية والحضرية ولتقديم الدعم لإنشاء التعاونيات في المناطق الجديدة والناشئة.

لذا، لا بد للزعماء الذين يصوغون البيان الوزاري الختامي في دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن يدمجوا النتيجة التي تم التوصل إليها لدعم المؤسسات التعاونية في الإرشاد الذي تقدمه الدول الأعضاء في النهاية.